



## اللجنة الرابعة

البند (55) : "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من  
السكان العرب في الأراضي المحتلة"

السكرتير الأول/ بشار علي الدويسان.

14 نوفمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

في البداية أود أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الأراضي المحتلة، وعن بالغ تقديرنا لصياغتهم معلومات التقرير بصورة شفافة وواضحة وواقعية أبرزت حجم المعاناة التي لا زال يعيشها الشعب الفلسطيني، رغم كافة القيود والعقبات التي تمارسها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لعرقلة أعمال اللجنة في هذا الشأن، ومحاولة تشويش جهودها. وأضم صوت تأييد دولة الكويت للبيان الذي ألقته يوم أمس المملكة العربية السعودية ممثلة عن المجموعة العربية.

أما بعد، فأستهل كلمتي اليوم بالإشارة إلى ما أكدنا عليه في السابق، وبكل مناسبة تتاح لنا لتسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني التي وُصِفَت بالتقرير الأخير بكل وضوح بأنها ما زالت مستمرة رغم مرور أكثر من خمسين عاماً عليها، بأن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال هي من تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعاهدات والقوانين الدولية، وكأحد الأمثلة لصور تلك الانتهاكات المتكررة من قبل قوة الاحتلال هي أعمال العنف التي أرتكبت خلال الأشهر القليلة الماضية على حدود غزة بالتزامن مع ذكرى مسيرة العودة الكبرى، حين اقتربت القوات العسكرية الإسرائيلية أبشع صور القمع لمظاهرات سلمية فاق عدد قتلاها 60 فلسطيني، بينما تجاوز عدد المصابين 2400، وجميعهم كانوا من المدنيين العزل. فتلك الممارسات

الإسرائيلية تُعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان المدنية والسياسية، ولكافة القوانين الدولية.

واسمحوا لي هنا أن أستوقفكم بتوجيه سؤالين مشروعين حول القضية الفلسطينية التي تشبعت قراراتٌ أممية...

الأول: إلى متى ستستمر آلة القتل الإسرائيلية في ازهاق أرواح الشعب الفلسطيني الأعزل دون رادع أو مساءلة من المجتمع الدولي؟

والثاني: إلى أي مدى ستصل انتهاكات قوة الاحتلال الإسرائيلي المتعددة أمام مرأى الجميع؟

أوجه تلك الأسئلة وكُلي أسفاً ليقيني الكامل بعجز مجلس الأمن عن وقف تلك الانتهاكات الإسرائيلية بشكل مُوحد، أو إدانتها والمطالبة بإجراء تحقيق مستقل وشفاف يحدد المسؤولين عن مقتل العديد من الأبرياء الفلسطينيين ومحاسبتهم على هذه الجرائم، فأنا لا أبالغ أبداً عندما أصِفُ قوات الاحتلال الإسرائيلي وسلطتها القائمة بالاحتلال بأنها الكيان الأوحده الذي يقف ضد إرادة المجتمع الدولي، والشواهد كثيرة على ذلك، وبلا شك فإن سحب إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال طلب ترشحها من الانتخابات التي أُجريت في شهر يونيو الماضي لعضوية مجلس الأمن هو معرفة جلية لمكانتها بين المجتمع الدولي الراض لوجود مثل هذه السلطة المحتملة تتشارك في الدفاع عن الشرعية الدولية وقراراتها، كونها لا تملك مقومات الترشح التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يُنْتَابُنَا قلقٌ عميقٌ إزاء السياسات والتدابير والإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأراضي المحتلة، وأبرزها استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسعة المستوطنات القائمة، وهي إجراءات غير قانونية، وغير شرعية، وتمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وعلى وجه الخصوص القرار 2334. ودولة الكويت تدين تلك الانتهاكات وتؤيد المطلب الفلسطيني إزاء تفعيل بعض الآليات الدولية الموجودة حالياً، كاللجنة الرباعية، من خلال توسعة عضويتها لتشمل أطراف إقليمية أخرى تضيف إلى أعمالها مزيداً من الحيوية، وتكون تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام. كما ندعم جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين الشقيقة على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونطالب باتخاذ إجراءات وتدابير تُسهم في توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، ونؤكد على ما نص عليه قرارين مجلس الأمن 605 و 904 بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل.

● كما تُؤكِّد بلادي دُعْمَهَا للنقاط التالية الواردة في التقرير:

1. بأن السلام المنشود يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام 2002،

والتي تقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود الرابع من يونيو لعام 1967، وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما يُفضي الى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

2. دعوة المجتمع الدولي للتحويل في النظر إلى القضية الفلسطينية من الإطار الإنساني إلى الإطار السياسي وإطار حقوق الإنسان، والمطالبة بإنهاء الحصار الجوي، والبري، والبحري الذي تفرضه إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة منذ 11 عاماً، وبرفع جميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن 1860، وتطلب إلى الجهات المانحة الدولية أن تفي بتعهداتها فوراً من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، ولدعم عملية الإعمار والانتعاش الاقتصادي للتخفيف من معاناة الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء.

وختاماً فإن الشعب الفلسطيني الشقيق ينتظر من الأمم المتحدة، تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه منذ نشأتها والمتمثل بـ "صيانة السلم والأمن الدوليين"، وفي هذا الصدد نجدد تضامننا ووقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ونؤكد بأن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين وندعو الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية عاصمةً لها.

وشكراً السيد الرئيس،